

محنة الأمل منحة وأمل

هند نوري عبيدين

في لحظة التزاحم على أولوية الأمور دعونا نتساءل من منهما يأتي في المرتبة الأولى الحرية أم الأمن؟!..

يذهب كثير من علماء الاجتماع والسياسة والنفس إلى التأكيد على أهمية توفر الحرية للفرد ليبدع ويمارس ذاته الإنسانية كعامل مجد ومجتهد مساهم في بناء المجتمع، كما يذهبون وفي كثير من الحالات إلى اعتبار الأمن ضرورة أولية تفوق في أهميتها توافر الحرية معللين بالقول أن أي خلخل في توفر الأمن سيؤدي بالتالي إلى تخلخل بنية المجتمع وبالتالي ستعم الفوضى التي ستبعثر أركان الدولة والمجتمع وتزرع الرعب والهلع والخوف من المجهول الآتي، لا سيما عندما تختلط الأوراق وتتسابق نحو التشابك والتقاطع مما يسبب تصاعد إمكانية انتشار القتل والإرهاب وتسلط جماعات متطرفة على المشهد السياسي والمجتمعي..

لعل هذا المشهد قد تجلى حقيقة واضحة بعد انهيار بعض الأنظمة السابقة في بعض الدول العربية على الرغم من تحفظنا على تلك الأنظمة إلا أننا نعرض حالة واقعية امتدت على مساحة واسعة من مساحة الوطن العربي فقد طفا على السطح ما اختزن في القاع من وحشية وقباحة ودونية ليتراجع أمامها الوجه الحضاري لتلك المجتمعات والذي حمل الكثير من الرقي والرفعة والجمال. ولعل هذا الأمر مرده إلى عدة عوامل تنامت في تلك المجتمعات حتى أصبحت ظاهرة مقبنة يأتي في مقدمتها كبت الحريات وشح الكرامة الإنسانية وتفشي الفساد المالي والإداري وهي عوامل كانت من أهم الأسباب الكامنة وراء انفلات الأمن وشيوع بعض مظاهر الفوضى، الأمر الذي يجعلنا نتساءل وبإلحاح، هل الأمن نقيض للحرية؟ وإلى متى يعيش الناس دون حريات خوفاً من انعدام الأمن؟

لعل المعادلة ليست مقايضة أو مفاضلة بين الأمن والحرية. وإذا كان الاختلال لمصلحة الأمن في السابق ضد الحرية، فالمطلوب اليوم هو التوازن بين الأمن والحرية، وذلك لأنه بغياب الأول لا يمكن حماية الثاني، فضمن الحرية هو الأمن والاستقرار والسلام. ولا تتحقق التنمية دون السلام والحرية.

واليوم وبعد الذي جرى في مجتمعنا من اختلالات بين المطالب المشروعة والمحقة وبين عناصر دخيلة تحاول تنفيذ بنود المؤامرة الخارجية التي تستهدف النيل من سورية القرار الوطني، وبين اختلاط الأمور بين فساد يجب أن يجتث وإرهاب يهدد أمن وسلامة الوطن علينا الاعتراف بأن التغيير أصبح لزاماً ولا يمكن استمرار الأوضاع على ما كان سائداً في السابق، وعلى الرغم من كل الانحرافات التي أصابت الشارع المطالب بالتغييرات المشروعة والمحقة علينا الاعتراف بأن قطار التغيير قد بدأ رحلته ولا يمكن إيقافه أو إرجاعه حتى ولو صادف الكثير من المعوقات والتلكأت والانحرافات عن المسار الصحيح إلا أن الحقيقة والواقع يقولان أن قطار التغيير قد انطلق ولا بد من التعامل مع هذه الحقيقة بالكثير من الحكمة والعقلانية والحزم بنفس الوقت، فلم يعد البكاء على الأطلال نافعاً! ولهذا لا بد من تعزيز معادلة الحرية بالأمن بحيث يكون الأخير في خدمة الأول وليس نقيضاً له.

ولا بد لنا من التأكيد على أن جميع هذه الاحتجاجات شهدت أعمال عنف وأعقبها ورافقتها انفلاتات أمنية، إلا أن المطلوب في النهاية هو تجذر حالة الاستقرار والأمن لنتمكن من تحقيق المطلوب من التغيير الإيجابي نحو العقد الاجتماعي الجديد، ولن يتم هذا الأمر بضربة سحرية واحدة، إنما هي عملية ديناميكية طويلة، وستمرّ بمرحلة انتقالية قد تطول وقد تقصر هي الأخرى، وربما ستصاحبها أعمال عنف وانفلات أمني، ولكنها في نهاية الأمر ستستقر وتواكب التطورات لتعيد خلق المجتمع الحر الآمن والمستقر. وقد تترك هذه الفترة الانتقالية المصحوبة بانفلاتات أمنية، أثراً سلبية طويلة الأمد الأمر الذي سيزيد من معاناة السكان المدنيين الأبرياء العزل، إن لم يتوقف العنف ويوضع حدّ له، ويتم الحفاظ على الأمن والاحتكام إلى القانون، وتستعيد الدولة هيبتها التي اهترت وتخلخت.

إذن بات اليوم من الضروري عقد حلف بين الحرية وأمن المواطن "الإنسان"، وأمن الوطن، بعد ما ثبت حتى الآن أن الحلول الأمنية أو العسكرية أو الاقتصادية هي خيارات غير مجزية دون حل سياسي، فمن دونه لا يمكن تفعيل الحلول الأخرى، وستبدو الحلول جميعها مثل المورفين أو المهدّئات.

ما نأمله حقاً أن نخرج من الأزمة التي مرت بنا عبر حلول توافقية، تعيد إلى بلادنا تماسكها الاجتماعي، عبر إجراءات تصحيحية مباشرة ومن دون ممانعة، وأن نصعد كمجتمع متوحد نحو بيئة ديمقراطية تنتعش فيها التنمية الاقتصادية، وتسير فيها الأمور نحو التهدئة ونحو إنعاش مجالات التفاهم والمصالحة.

الحرية تحتاج إلى توفر الأمن لضمان استمرارها ولمنع حدوث الفوضى، والأمن دون حرية سيكون أمن الخاص وليس أمن الناس.

وفي اتجاه دعم الحريات العامة والفردية في وسط لم تتوفر له معرفة التسيير الديمقراطي بعد، بسبب تنامي حالة الفقر والجهل والمرض، فإن هذا الأمر سيكون شاقاً ومتعرجاً، وستواجهه عراقيل وعوائق عديدة، بالنظر إلى ما تستلزمه هذه العملية من تغيير في ثقافة وتكوين المواطن العادي، ورجل السياسة وناشط المجتمع المدني، ورجال الأمن.. ومن الضرورة بمكان سرعة الاندفاع في طريق الإصلاح في كل المجالات، وعبر كل المشاركات الوطنية من مختلف الجهات الوطنية كالجمعيات والأحزاب، وهياكل الدولة الإدارية، دون تجاهل أو إغفال تجارب الشعوب التي عايشت الانتقال الديمقراطي..

لقد أحدثت تلك الأحداث تحولاً في مزاج الناس التي ازدادت ثقتها بنفسها، حيث رأت أن بإمكانها أن تساهم في تغيير السائد. من هنا على الجهات الرسمية المسؤولة المسارعة إلى تنفيذ طائفة سريعة وعاجلة من المبادرات الإصلاحية، من خلال مشاركة واسعة للفعاليات الشعبية. ولا بد من إتباع خطوات عاجلة في إطار التشريع بسن قوانين جديدة وعصرية تتسجم مع التطور الدولي، إضافة إلى التوقيع والتصديق على الاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص والشروع بمراجعة النظام التعليمي والتربوي، وخصوصاً مناهجه وتوجهاته من مرحلة الطفولة وإلى المرحلة الجامعية. وهذا الأمر يتطلب جهداً إعلامياً وثقافياً لنشر الوعي الحقوقي والقانوني، مثلما يحتاج إلى شريك فعال وراصد إيجابي حيث يمكن للمجتمع الأهلي أن يقوم بهذه المهمة إذا

كان بجاهزية فكرية ومهنية. ولكن قبل ذلك كله الحاجة أساسية إلى إرادة سياسية وقناعة بأن هذا التغيير يصب في مصلحة الشعب والوطن ويحمي أمن الإنسان وحريته. فكم هو رائع أن نجعل من محنة الألم منحة وأمل ..